محضر الجلسة رقم 643

التاريخ: الثلاثاء 23 محرم 1430 (20 يناير 2009).
الرئاسة: المستشار السيد المعطي بنقدور، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والنصف مساء.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 41.08 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات.

المستشار السيد المعطي بنقدور، رئيس المجلس:

ننتقل على التو إلى الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 41.08 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار.

السيد أحمد رضى شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أقف بين أيديكم لأقدم لكم مشروع القانون رقم 41.08 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، والذي صادق عليه مجلس النواب في وقت سابق كما ناقشته وصادقت عليه لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلسكم الموقر بالإجماع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يدرك الجميع اليوم أن المغرب يجب أن يتوفر على وكالته الخاصة بالترويج للاستثمارات، شأنه في ذلك شأن كل الدول التي تبنت إستراتيجية العمل بهذا النظام منذ سنوات، وأذكر بالخصوص فرنسا التي لها وكالتها منذ 1969 وبريطانيا منذ 1977 ومصر منذ 1974 وتونس منذ 1995 وهو حلم طالما راود كل القوى الاقتصادية الفاعلة ببلادنا، كما طالبت به العديد من الفرق البرلمانية في مناسبات سابقة خاصة وأن الاستثمارات الخارجية تشكل قطبا محوريا في الإقتصاد الوطني.

وقد نجح المغرب إلى حد الآن في تسطير سياسة أبانت عن نجاعتها في مختلف القطاعات، رغم الإكراهات الدولية الناجمة عن احتداد المنافسة وعن الأزمة المالية التي تعرفها مختلف مناطق المعمور، إلا أننا اليوم في حاجة إلى دفعة أخرى أقوى تكون قادرة على أن تبوأه المكانة التي هو أهل بها في أفق تسريع أكبر وتلميع أوضح لصورة المغرب لدى المستثمرين الواعدين، وتماشيا مع السياسة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الهادفة إلى جعل المغرب منطقة جذب قادرة على ربح رهان المنافسة الدولية كما تترجم ذلك السياسة الحكومة في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمون،

إن هذا المشروع يقتضي إحداث مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تخضع لوصاية الدولة ولمراقبتها المالية على المنشآت العامة، أطلق عليها مشروع القانون الذي بين أيديكم الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، وستعمل هذه الوكالة من موقع اختصاصاتها ومن موقع الاستمرارية في المهام التي كانت تقوم بها مديرية الاستثمارات الخارجية على القيام بكل ما من شأنه توسيع الوعاء الاستثماري في بلادنا، وفق ما هو منصوص عليه في مشروع القانون بين أيديكم، وفي هذا الباب ستقوم الوكالة ب 3 مهام أساسية:

المهمة الأولى: تنمية الاستثمارات في كل القطاعات وفي كل الجهات والمناطق المغربية وبمختلف أنواعها، وكذا الترويج لها في أفق الرفع من مردوديتها ومساهمتها في تقوية الاقتصاد الوطني.

المهمة الثانية: وهي اقتراح مخططات لتنمية الاستثمارات في ميادين الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة.

المهمة الثالثة: وتتجلى في تنمية مناطق الأنشطة المندمجة في مجال الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، على غرار ما تقوم به هيئات أخرى متشابهة في السياحة والسكن والطاقة.

إن هذه المهام الأساسية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم تمتيع الوكالة باختصاصات واضحة ومدققة وهو ما حرص المشروع عليه، ويكفي أن أذكركم في هذا الباب:

أولا، القيام بكل أعمال الترويجية والتواصلية الهادفة إلى التعريف بفرص الاستثمار بالمغرب.

ثانيا، متابعة ورصد التدابير التي تعتمدها الدول للوقوف على وضعيتنا التنافسية في المنتظم الدولي.

ثالثا، تنسيق وتنظيم التظاهرات والندوات والمؤتمرات داخل المغرب وخارجه بتعاون مع السلطات الحكومية والهيئات الأخرى المختصة.

رابعا، تحديد مؤشرات الأداء المتعلقة بالاستثمارات وتقديم المؤشرات المذكورة وتحليلها ونشر نتائج التحاليل المذكورة بصفة دورية.

وأخيرا، وضع مناطق الأنشطة عبر طلب عروض رهن إشارة المستثمرين، على أساس دفتر تحملات يحدد شروط إنجازها وترويجها وتسييرها وتتبع تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن.

وفي الأخير، فإن أعمال الكتابة لدى لجنة الاستثمارات الوزارية والتي يترأسها السيد الوزير الأول تضطلع بها الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، وحتى تتمكن الوكالة المغربية من إنجاز مهامها بصفة فعالة فإن مشروع القانون قد أوكلها لمجلس إدارة يتكون من ممثلي مختلف الوزارات المعنيـــــــة (10 وزارات)، رؤساء جامعات الغرف المهنية، ممثلين اثنين من بين رؤساء غرف الصناعة والتجارة والخدمات، رئيس الإتحاد العام لمقاولات المغرب، 3

شخصيات يعينهم الوزير الأول من ذوي الكفاءات في المجال، وسيتمتع مجلس الإدارة هذا بكافة الصلاحيات والسلط اللازمة لإدارة الوكالة وتسوية قضاياها إلى جانب مدير عام يتمتع بكل اختصاصات والسلط اللازمة لتسييرها، وسيضل مستخدموها متمتعين بكافة الحقوق والامتيازات التي كانوا سيستفيدون منها في وضعيتهم الأصلية.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، السادة والسيدات المستشارون المحترمون، أهم المواد التي جاء بها مشروع القانون الذي بين أيديكم، وقد تمت مناقشته من طرف السادة النواب والسادة المستشارين بشكل مدقق لضمان فعالية هذه الوكالة ونجاعتها في أداء المهام التي أوكلها بها مشروع القانون بين أيديكم.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا البلد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة على العرض، وبعد ذلك أعطي الكلمة لمقرر اللجنة، وزع، كاين مقرر اللجنة، كين نائب مقرر اللجنة، آ السي إدريس سيوزع البقية الذي لم تتوصل به، إذا أردت أن تأخذ أو تعرضه فلك...

سنحرص، السيد الرئيس، فيما يأتي من الزمن أن يوزع دائما قبل المجيء إلى الجلسة، أفتح باب المناقشة، وأعطى الكلمة للمستشار الأول في نطاق الأغلبية السيد محمد كريمن.

المستشار السيد محمد كريمن:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة كاتبة الدولة،

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

يشرفني، باسم فرق الأغلبية، أن أتدخل في إطار مناقشة مشروع 41.08 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، هذا المشروع الهام الذي يدخل في إطار إحداث هيئة لإنعاش الاستثمار، وتكمن القيمة المضافة لهذا المشروع في تمتيع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار بالشخصية المعنوية أولا، والاستقلال المالي، مع خضوعها إلى وصاية الدولة ولقوانين الرقابة المالية، كما أن تحديد أهداف الوكالة على سبيل المثال:

- تسويق لوطننا كواجهة إستراتجية للاستثمار.

- الحرص على تطوير وتنمية المناطق النشيطة المخصصة لقطاعات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة.

- وضع إستراتجية لتنمية المناطق الصناعية والاقتصادية، وكذلك القيام بكتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات.

كما تشكل هذه الأهداف مجتمعة إضافة نوعية متميزة، إضافة إن اهتمام المشروع بوضعية المستخدمين بمديرية الاستثمار الخارجية من خلال تمتيعهم بخيار الإدماج في الوكالة أو الإلحاق بأطر القطاعات الوزارية.

إن الوكالة المغربية للتنمية للاستثمارات، بموجب هذا المشروع الذي بين أيدينا، ستشكل دفعة قوية لإنعاش الاستثمار الأجنبي وكذا الداخلي، وتوحيد جهود دولة التنسيق وتشجيع المستفيدين من موقعنا الاستراتجي، الذي سيمكن من خلال الاستغلال المبني على حكامة جيدة مع انعكاسات إيجابية على الاتفاقيات في بلادنا مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا وتركيا وكذلك الاتفاقيات المستقبلية، في إطار مواصلة وطننا لسياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

واعتبارا لكل هذا وللروح الإيجابية التي سادت أشغال اللجنة في مناقشتها للمشروع، ولقيمة التوضيحات وكذا الالتزامات التي تقدم بها السيد الوزير، فإننا في فرق الأغلبية سوف نصوت لنص المشروع كما وافقت عليه اللجنة.

وشكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم، وعن فرق المعارضة السيد إدريس مرون فليتفضل.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

احنا في المعارضة مستعدين باش نتعاملو مع الأغلبية، لكن لا بد من أن يكون هناك احترام متبادل، خصوصا فيما يتعلق بجدية العمل، بعض الحوايج خصنا لازم ما نتجنبوها، والدليل على أننا كنفضلو نتعاونو ونكونو مسرعين في الأمور، أنه حتى التقرير غادي نعطيه لو يتسجل ولكن ما غاديش نقراه، ونقول بعض النقط فقط.

فالمديرية اللي كانت عندنا ديال الاستثمار اشتغلت لمدة طويلة، ابغينا يكون واحد التقييم ديال عملها، هل كان إيجابي؟ هل فيه سلبيات؟ ما هي نقط الضعف؟ ما هي نقط القوة؟ ما هي النتائج التي يمكن أن نستخلصها لاستعمالها مستقبلا مع الوكالة؟ فهذه الوثيقة نتمناو أننا نتوصلو بها وما كنشكوش أن السيد الوزير غادي يعمل في هذا الإطار من أجل إبلاغنا بهذا.

إذن النقطة الثانية هو مشروع الوكالة، مشروع الوكالة عملتو مقارنة مع بعض الدول، هذا عمل جيد احنا كنسجلوه لكم، أننا يمكن لنا نقارنو و نعرفو أشنو كاين في البلاد الأخرى، وفي نفس الوقت كنسجلو على أننا تأخرنا

بزاف، لأننا كاين الدول اللي عملت هاذ الشي في الستينات، إذن مقارنة مع هذه الدول احنا تأخرنا كثيرا، و بالتالي علينا أن نربح الوقت.

الأهداف ديال الوكالة، سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، فقط بحال اللي قلنا في الجلسة ديال اللجنة، احنا كنطلبو من السيد الوزير يعمل على التنسيق المحكم داخل ما يجري في إطار الاستثمار داخل الوطن، وكذلك فيما يتعلق بالتمثيليات اللي غادي تكون إن شاء الله على برا، لابد من أن يكون هناك واحد النوع ديال العمل، فيه تنسيق وتناسق مع مختلف المتدخلين، ما نذكرش الأسماء ديالهم، لأن هضرنا على هاذ الشي بالتفصيل في اللجنة.

الموارد البشرية، احنا عرفنا من خلال النص على أنه سيكون هناك حفاظ على المكتسبات على الأقل، نود أن المأجورين، اللي غادي يكونوا تمايا، يكون عندهم واحد النظام لأنه هو ربما يحفزهم أكثر، إذن ماشي فقط احنا كنطلبو باش تحافظوا على المكتسبات ديال هؤلاء بل تشجعوهم يمشيوا معكم لهاذ الوكالة، باش يساهموا ويعطيو أكثر.

وأخيرا فيما يتعلق بالموارد البشرية، فيما يتعلق بالمدير على الخصوص، كان السيد الوزير، التزم على أنه غادي يلجأ وهذا بطلب منا إلى توسيع العرض (Demande de candidature) فيما يتعلق باختيار المدير، ليبق التنصيب ديالو فيما بعد والتسمية ديالو طبقا للدستور.

فيما يتعلق بالمراقبة البرلمانية، حنا حقيقة دائما لما كنجي شي آلية جديدة، كنتخوفو لأن عندنا ما يفوق من 490 أو 500 مؤسسة، اللي هي شبه عامة أو خاصة ولكن المال ديال الدولة، ما كنعرفو عليها والو، ما كنتحكموش فيها، فهي تماما خارجة عن المراقبة البرلمانية، فالتزم معنا السيد الوزير أنه سيتم تقديم النتائج ديال السنة المقبلة إن شاء الله إلى البرلمان لمراقبتها.

من هذا المنطلق، حنا في فريقنا غادي نجيبوا جوج مقترحات قوانين، نتمنى أن الإخوان ديالنا المستشارين، يدعموهم لأنهم غادي يمشيوا في الاتجاه نفسه اللي كنهضر عليه، واحد كيتعلق بأن جميع المؤسسات ديال الدولة، جهوية أو إقليمية أو وطنية، لأنها هي اللي عندها أهمية كبرى، خصها تلجأ فيما يتعلق بالمسيرين ديالها لاستعمال الطريق اللي كنستعملو الآن في اختيار رؤساء الجامعات (Appel à candidature).

وفيما يتعلق بالمراقبة، أنهم يجيبوا الملفات ديالهم، يتراقبوا داخل البرلمان، يجيبوا للجنة المالية، وإذا رأت أنه من الضروري أن تستدعي المدير أو الوزير، غادي تستدعيه وإذا لم يكن هناك داعي فتطلع على المسودة ديال عمل ديالها وغادي نكتفيو بهذا بناء على هذه الالتزامات مع السيد الوزير، لأنها أبداها داخل اللجنة.

نحن في فرق المعارضة سنصوت بالإيجاب لهذا النص.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم عن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، المستشار المحترم السي محمد دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أتناول الكلمة لمناقشة مشروع القانون رقم 41.08 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للاستثمارات، فمن البديهي أن نكون كفريق عمالي مع هذا القانون، لأن تنمية الاستثمار لها علاقة وطيدة بخلق مناصب الشغل والمساهمة في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي وتحريك الدورة الاقتصادية والاستهلاك الأسري.

لقد جعل المغرب من الانفتاح على الخارج خيارا استراتيجيا في سياق دولي يتميز بتنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية، وتوج هذا الاختيار بإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف. كما عمد المغرب على تحرير نظامه التجاري من أجل ترسيخ نمو مستدام لاقتصاده والاستفادة من الاستثمارات الخارجية الخاصة من حيث نقل التكنولوجيا والكفاءات ومستوى التدبير والتنظيم وخلق فرص الشغل، كما يندرج أيضا مشروع القانون المطروح على أنظار مجلسنا ضمن الإستراتجية الجديدة لدور الدولة، وذلك بالتخلي على القيام بمجموعة من المهام وإسناد تدبيرها لفائدة شركاء وفاعلين جدد، ولقد اتخذ هذا التخلي عدة أشكال قانونية وأساليب متنوعة، منها:

- تحويل مجموعة من الاختصاصات إلى وحدات ترابية محلية؛
- إحداث وكالات متخصصة، وإنشاء شركات مع فعاليات المجتمع المدني؛
- خوصصة بعض القطاعات وتفويت بعض الأنشطة إلى القطاع الخاص للقيام بها عن طريق التدبير المفوض أو منح الامتياز أو تكليف الغير.

ومؤشرات هذا التحول الوظيفي، يمكن فهمها من خلال مجموع من الصيغ القانونية والتنظيمية والتعاقدية نذكر منها، الترسانة القانونية المتعلقة باللامركزية، قوانين أو مشاريع قوانين تتعلق بإحداث وكالات متخصصة، ما يفوق اليوم 64 وكالة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد كان للإصلاحات المهمة التي عرفها المغرب في ميادين الاستثمار في السنوات الأخيرة، أذكر منها قانون إطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق الاستثمار،

التحفيزات التي نص عليها قانون المالية 98-99، وذلك بالإعفاء الكلي من الضرائب والرسوم المفروضة على استيراد التجهيزات وقطاع الغيار بالنسبة للمشاريع الاستثمارية، التي تفوق 200 مليون درهم، اللجنة الوزارية للاستثمار، المراكز الجهوية للاستثمار، ملائمة أنظمة التمويل الهادفة إلى تسهيل ولوج المقاولة إلى الموارد المالية اللازمة لتغطية حاجياتها الاستثمارية، تقنين نشاط رأسمال المجازفة بموجب القانون 41.05، توسيع إمكانية التمويل، تعلق الأمر بصندوق التأهيل، أو صندوق الضمان"ميدا" الذي يهدف إلى تنمية القدرات التقنية والمالية لمؤسسات ضمان الاستثمار، صندوق الضمان الفرنسي لتمويل المقاولات المنخرطة في برنامج التأهيل والتنمية على المدى المتوسط والطويل.

إضافة إلى هذه الإجراءات التمويلية، تم إحداث بنيات لاستقبال المشاريع الاستثمارية، نذكر منها على الخصوص: المناطق الحرة للتصدير بكل من طنجة على مساحة إجمالية تصل إلى 345 هكتار، وبني أنصار بالناظور على مساحة 300 هكتار، المركبات الصناعية بكل من النواصر بمساحة تقدر ب262 هكتار، الجرف الأصفر 500 هكتار، وسلوان بعمالة الناظور 72 هكتار، وعين الشكاف بفاس 50 هكتار.

مناطق مخصصة لأنشطة التكنولوجيا العالية كالمجمع التقني للنواصر على مساحة 120 هكتار، والدار البيضاء شور على مساحة 50 هكتار، والتكنوبوليس بالرباط على مساحة 300 هكتار، المناطق الصناعية بكل من الداخلة على مساحة 270 هكتار، وأيت ملول على مساحة 384 هكتار، عين الجوهرة بالخميسات على مساحة 400 هكتار، وكزناية بطنجة على مساحة 129 هكتار، وسيدي بوعثمان بنواحي مراكش على مساحة 108 هكتار.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تتحمل نفقات إنجاز البنية التحتية الخارجية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الكبرى، وذلك في إطار صندوق إنعاش الاستثمار، الذي تم إحداثه بموجب قانون المالية 99-2000 طبقا لمقتضيات المادة 17 من ميثاق الاستثمار.

ولقد همت هذه العمليات المنجزة في إطار صندوق إنعاش الاستثمار خلال الفترة 2000-2007 حوالي 140 اتفاقية بغلاف استثماري إجمالي وصل إلى 247.42 مليون درهم، موفرة بذلك 82 ألف و501 منصب شغل، وقد بلغت الأداءات المنجزة في إطار هذا الحساب ما قدره 206.76 مليون درهم، علما أن الموارد المالية المرصدة لفائدة صندوق إنعاش الاستثمار تبلغ 300 مليون درهم خلال نفس الفترة المشار إليه أعلاه.

ولقد كان لكل الإجراءات أثار ايجابية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومناخ الأعمال بالمغرب، حيث قاربت الاستثمارات المباشرة سنة 2007 ما يناهز 38 مليار درهم، أي ما يعادل 5.2 مليار دولار، وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فان المغرب يعتبر ثاني وجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا، بعد مصر ب10.2 مليار دولار.

كما أن سياسة التحفيز على الاستثمار التي نهجها المغرب، عرفت نجاحا فيما يخص الاستثمارات الملتزم بها من طرف مجموعات رائدة على الصعيد العالمي، أذكر منها: (Renault), (Delphi)، في مجال السيارات، (Micro électronique) و(Alcatel) في مجال الاتصالات والإلكترونيك، (Valeo) ومجموعة (Safran)، في مجال صناعة الطائرات، كما أن وكالة التنقيط، (fiche rating)، منحت المغرب على العلامة العالية، للتصنيف الائتماني المعتمد للاستثمار في ابريل 2007.

وبالرغم من كل هذه المجهودات والإصلاحات، يبقى الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي على الصعيد الجهوي فيما يخص الاستثمارات الموجهة نحو المغرب، محتلا بذلك 84% من مجموع الاستثمارات خلال الفترة 2000-2007، منها حوالي 70% من فرنسا وإسبانيا، في حين لا تتجاوز الاستثمارات الأمريكية بالمغرب 4.1% وكذلك الشأن بالنسبة للدول العربية، رغم تتفوق حوالي 3,8 مليار درهم سنة 2007 من الإمارات العربية المتحدة، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة بعد فرنسا وإسبانيا.

أما على الصعيد القطاعي، فقد همت هذه الاستثمارات، الصناعة، مناولة صناعة الطائرات والسيارات، السياحة، المخطط الأزرق، العقار، الورشات العقارية الكبرى وترحيل الخدمات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في إطار تفعيل سياسة الاستثمار الوطنية، يهدف مشروع القانون رقم 41.08 إلى إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، والتي ستسند إليها مهام أساسية طبقا للمادة 3.

إذا كانت الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، آلية من الآليات الأساسية والضرورية، لتفعيل الأهداف المسطرة في المادة 21 من ميثاق الاستثمار، وأيضا استجابة لتوصيات المنظمات الدولية المهتمة بالاستثمار، فإنها تعتبر في نظرنا، في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، وسيلة أيضا للتغلب على المعيقات والعراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب بالمغرب، ونخص منها:

المعيقات البيروقراطية للإدارة المغربية، حيث يحتل المغرب مرتبة متدنية في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، بالمرتبة 121، وراء كل من المملكة العربية السعودية المرتبة 23، الكويت المرتبة 40، الإمارات العربية المتحدة المرتبة 68، الأردن المرتبة80، الضفة الغربية وقطاع غزة الذي نوجه إليه تحية خاصة المرتبة 117، مصر المرتبة 123، الجزائر المرتبة 125.

استقلال ونزاهة القضاء، الاستقرار السياسي بالمنطقة، حيث لازال الاقتصاد المغربي يعاني من انعكاس الأزمة السياسية بين المغرب والجزائر من جراء موقف هذه الأخيرة المناوئ لوحدتنا الترابية، مما يعيق الاندماج

الإقليمي باعتباره رافعة لتعزيز القدرة التنافسية للشركات الإقليمية ومصدر امتصاص للصدمات الخارجية وإطار للتكامل الاقتصادي، وهو ما يكلف منطقة المغرب العربي خسارة سنوية، تقدر ب 4.6 مليار أورو، جراء هروب استثمارات خارجية وحرمان المنطقة من ارتفاع نسبة النمو ب 2% وإحداث مناصب الشغل بنسبة لا تقل عن 20 ألف منصب شغل جديد كل عام.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

من أهم الانتقادات التي وجهناها لمشروع قانون رقم 41.08 اقتصار الوكالة المغربية للاستثمار على الاهتمام بجلب الاستثمارات الخارجية فقط، في حين نرى أنه من الضروري أيضا أن يكون من مهام هذه الوكالة وفق رؤية شمولية للاستثمار، البحث عن الأسواق الخارجية وفرص الاستثمار خارج المغرب بالنسبة للمقاولات المغربية في إطار ديناميكية متكاملة وإستراتجية شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الانفتاح المتزايد على الاقتصاد الدولي وتحريره التدريجي لتنقل رؤوس الأموال، حيث أصبح المغرب على غرار العديد من الدول السائرة في طريق النمو مركزا لإصدار الاستثمارات الأجنبية، خصوصا نحو إفريقيا، حيث عرفت الاستثمارات المغربية في الخارج، تزايدا كبيرا منذ سنة 2005، انتقلت من 661.5 مليون درهم، إلى 3.9 مليار درهم سنة 2006، ثم إلى 5.1 مليار درهم في سنة 2007.

وأصبح المغرب حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ثاني بلد إفريقي مصدر للاستثمارات سنة 2006، ب468 مليون دولار وخامس دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد من كل الكويت 7.9 مليار، الإمارات العربية المتحدة 2,3 مليار دولار، البحرين 980 مليون دولار، والمملكة العربية السعودية 753 مليون دولار.

لذلك، أكدنا أثناء مناقشتنا العامة داخل اللجنة المختصة، على ضرورة أن تلعب الوكالة المغربية للاستثمار دورا مزدوج، استقطاب الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، وتطوير وتنمية الاستثمارات المغربية بالدول الأوروبية والإفريقية، في مجال الأبناك والمؤسسات المالية في قطاع المعادن، صناعة الاسمنت إلى غير ذلك.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

لابد في الأخير أن نؤكد على التزام السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة بإشراك ممثلي الموظفين في وضع النظام الأساسي المنصوص عليه في المادة 18 من مشروع القانون 41.08، وكذلك الحفاظ على جميع الامتيازات ومكتسبات العاملين والمستخدمين والموظفين المدمجين بالوكالة.

كما نسجل بإيجاب استعداد الوزارة وانفتاحها على كل التعديلات التي يتطلبها تطوير مشروع القانون رقم 41.08 في المستقبل، إذا دعت الضرورة والممارسة الميدانية ذلك خدمة للنهوض بالاستثمارات وتطوير الاقتصاد المغربي وخلق كل الشروط الملائمة للمنافسة الدولية في هذا المجال.

فلكل هذه الاعتبارات، وما ستخلقه الوكالة من ديناميكية الاستقطاب الاستثمارات الخارجية، وخلق فرص الشغل الجديدة، فإننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، نصوت بالإيجاب لصالح مشروع القانون رقم 41.08 القاضي بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم، أنتقل للتصويت على مواد المشروع.

أعرض المادة الأولى على التصويت: الإجماع؛

وحيث أنه لم يكن هناك تعديل فسأعرض المواد:

2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23 على التصويت: الإجماع؛

أعرض المشروع برمته على التصويت: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 41.08 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات.

شكرا.